

Distr.: General
5 December 2003
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



تقرير مرحلي مقدم من الأمين العام بشأن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى غرب أفريقيا

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بالبيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣ (S/PRST/2003/12) الذي طلب فيه المجلس مني أن أقدم له بحلول ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ تقريراً عن التقدم المحرز في توصيات بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى أفريقيا (انظر S/2003/688).

٢ - ويرز هذا التقرير الخطوات المتخذة أو المتوخى اتخاذها تنفيذاً لتوصيات بعثة مجلس الأمن فيما يتعلق بغينيا - بيساو، وكوت ديفوار، وليبيريا، وسيراليون. ويوفر التقرير أيضاً تقييماً أولياً للسبل العملية لمعالجة القضايا المتعلقة بعبور الحدود التي حددها بعثة المجلس. وأعزم أن أقدم إلى المجلس خلال الأسابيع القليلة المقبلة تقريراً أوفى عن بعض تلك القضايا.

ثانياً - القضايا الخاصة بكل بلد على حدة

ألف - غينيا - بيساو

٣ - فيما يتعلق بغينيا - بيساو، أوصت بعثة مجلس الأمن بما يلي: (أ) أن يرصد المجلس عن كثب التقدم المحرز في العملية الانتخابية وأن تنظر الجهات المانحة على وجه الاستعجال في تقديم المساعدة التقنية والمالية الكفيلة بالتحضير للانتخابات وإجرائها في موعدها؛ (ب) أن يواصل المجلس هذه المبادرات التعاونية مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال بناء السلام في البلدان الخارجة من الصراعات.



١ - الأعمال التحضيرية للانتخابات التشريعية

٤ - كانت الأعمال التحضيرية للانتخابات التشريعية في غينيا - بيساو التي كان من المقرر إجراؤها في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ قد قطعت شوطاً كبيراً عندما وقع انقلاب عسكري في ذلك البلد في ١٤ أيلول/سبتمبر. وقُبيل وقوع ذلك الحدث، كان رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية قد حذّر من استحالة إكمال تعداد الناخبين في الوقت المحدد بسبب التأخيرات في بدء العملية الانتخابية. وشوّهت صورة التعداد أيضاً من جرّاء التقارير التي بُلّغت عن حدوث عمليات تلاعب في تسجيل الناخبين وفي بطاقات الناخبين في بعض أجزاء البلد.

٥ - وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، أصدرت اللجنة العسكرية لاستعادة الديمقراطية والنظام الدستوري التابعة للمجلس العسكري بلاغاً برّرت فيه الانقلاب بأسباب عديدة من بينها تأجيل موعد الانتخابات عدة مرات، ومخالفات لأصول تسجيل الناخبين، والبيانات التي أدلى بها رئيس الوزراء في مطلع أيلول/سبتمبر والتي حذّر فيها من أن هزيمة حزب التجديد الاجتماعي الحاكم في الانتخابات قد تؤدي إلى حرب أهلية.

٦ - وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، تم التوصل، تحت إشراف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبتيسير منها، إلى اتفاق بين الرئيس كومبا يالا واللجنة العسكرية، يقضي بعودة الوحدات العسكرية إلى ثكناتها واستقالة الرئيس كومبا يالا وتشكيل حكومة مؤقتة للوحدة الوطنية مكونة من مدنيين.

٧ - وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، وعقب استقالة الرئيس كومبا يالا، تم الاتفاق رسمياً على ميثاق انتقالي سياسي وقّعه اللجنة العسكرية لاستعادة الديمقراطية والنظام الدستوري، و ٢٣ حزبا من أصل الأحزاب السياسية المسجلة الأربعة والعشرين، ووقعته كذلك منظمات المجتمع المدني. وينص الميثاق على تعيين رئيس جمهورية انتقالي، وإنشاء حكومة انتقالية، ومجلس وطني انتقالي. وفي اليوم ذاته، أدّى القَسَم الدستورية رئيس الجمهورية الانتقالي ورئيس الوزراء الانتقالي. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، أدّى أعضاء الحكومة القَسَم اللازمة لشغل مناصبهم. كما ينص الميثاق على إجراء الانتخابات التشريعية في غضون ستة أشهر من توقيعها، أي في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٤ يعقبها مباشرة قيام المجلس الوطني الانتقالي والحكومة الانتقالية بتسليم زمام السلطة إلى الجمعية الشعبية الوطنية والحكومة الجديدة. وسوف تُعقد الانتخابات الرئاسية بعد سنة من ذلك التاريخ.

٨ - وتعهّد رئيس الجمهورية الانتقالي والحكومة علناً بإجراء الانتخابات التشريعية في غضون الفترة المنصوص عليها في الميثاق. وينظر مجلس الوزراء من جانبه، في الاقتراحات

الداعية إلى إعادة إنشاء المحكمة الدستورية بدءاً بانتخاب رئيس ونائب رئيس جديدين للمحكمة. وفي الوقت نفسه، استأنفت اللجنة الانتخابية الوطنية أعمالها، ومن المتوقع أن تستكمل السجل الانتخابي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أصدرت اللجنة الانتخابية الوطنية بلاغاً أوصت فيه بإجراء الانتخابات التشريعية في موعد أقصاه كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، أي قبل الموعد النهائي المحدد بـ ٢٨ آذار/مارس. وحظيت هذه التوصية بتأييد الأحزاب السياسية الرئيسية، بما فيها الحزب الحاكم سابقاً ومؤسسات المجتمع المدني.

٢ - متابعة المبادرات التعاونية بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال بناء السلام في البلدان الخارجة من الصراعات، والدعم المقدم من الجهات المانحة للعملية الانتخابية

٩ - أكد الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا - بيساو التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تقريره المقدم إلى المجلس المذكور (E/2003/95) أن إجراء انتخابات تشريعية في غينيا - بيساو أمر يتسم بأولوية عليا وأن هناك حاجة ماسة لتوفير مساعدة دولية في هذا المجال. وناشد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٥٣/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣ البلدان المانحة أن تتبرع إلى الصندوق الاستئماني المنشأ من أجل الانتخابات. ورحب المجلس فيه أيضاً بالتفاعل والتعاون بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن، كل في حدود ولايته، بشأن الحالة في غينيا - بيساو.

١٠ - ومنذ ذلك الحين، يواصل الفريق الاستشاري المخصص الذي مُدِّت ولايته لغاية شباط/فبراير ٢٠٠٤ رصد الحالة في غينيا - بيساو عن كثب والمحافظة على علاقات وثيقة مع الشركاء الإنمائيين الرئيسيين لغينيا - بيساو. وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد الفريق، في مقر الأمم المتحدة، اجتماعاً مع وفد رفيع المستوى من الحكومة الانتقالية في غينيا - بيساو ترأسه رئيس الجمهورية الانتقالي هنريك بيريرا روزا وحضره عدد من كبار موظفي الأمم المتحدة وممثلين عن مؤسسات بریتون وودز والبلدان المانحة. وكان الغرض من ذلك الاجتماع إعادة تقييم الحالة السياسية في غينيا - بيساو ومناقشة السبل الكفيلة بتقديم الدعم إلى الحكومة الانتقالية في إطار سعيها لإجراء الانتخابات.

١١ - وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد مجلس الأمن جلسة سرية برئاسة وزير خارجية أنغولا أدلى فيها رئيس الجمهورية الانتقالي لغينيا - بيساو ببيان ناشد فيه المجلس تعبئة مساعدة عاجلة لبلده. كما استمع المجلس فيها إلى بيانات أدلى بها ممثلون عن الجماعة

الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية ورئيس الفريق الاستشاري المخصص وممثل للأمن العام.

باء - كوت ديفوار

١٢ - فيما يتعلق بكوت ديفوار، شجعت بعثة مجلس الأمن بقوة رئيس الجمهورية وحكومته ومناصريه وجميع الأطراف في اتفاق ليناس - ماركوسي (انظر S/2003/99، المرفق) على اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حسب الخطة المرسومة. وفي هذا السياق، اقترحت بعثة المجلس أن تولي بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار اهتماما جديا بالدروس المستخلصة من تجربة مماثلة في سيراليون. وأوصت بعثة مجلس الأمن بأن يولي المجلس اهتماما متواصلا لتنفيذ الإجراءات الواردة في الفقرة ٣١ من تقريرها لا سيما: (أ) الحاجة إلى تعيين وزير الدفاع والأمن الوطني؛ (ب) توفير نفس القدر من الأمن لجميع الوزراء أيا كانت الأحزاب التي ينتمون إليها؛ (ج) سنّ قانون عفو عام يكفل على السواء الإفراج عن المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين والمقاتلين السابقين؛ (د) توسيع نطاق الخدمات الحكومية وبسط سلطة الدولة كيما تشمل المناطق الخاضعة لسيطرة القوات الجديدة؛ (هـ) التعجيل بتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وحل الميليشيات الموالية للحكومة وإنهاء أنشطة المرتزقة. كما أوصت بعثة مجلس الأمن بأن تتلقى بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار قريبا كامل احتياجاتها من الموظفين، لا سيما في المجالات الحاسمة كالمجالين السياسي والمتعلق بحقوق الإنسان.

١ - تعيين وزير الدفاع والأمن الوطني

١٣ - يبدو أن قيام الرئيس لورانت غباغبو في ١٢ أيلول/سبتمبر بتعيين وزير الدفاع والأمن الوطني وتسلم هذين الوزيرين لمنصبيهما يدل على أن الخلاف الناشب بين الرئيس والقوات الجديدة بشأن هذه المسألة قد حُلَّ. ومما يؤسف له أن القوات الجديدة رفضت هذين التعيينين بحجة أن الحكومة لم تتبع الإجراءات المبينة في اتفاق أكرّا الثاني المؤرخ ٨ آذار/مارس ٢٠٠٣ (انظر S/2003/374، الفقرة ٢٨).

٢ - أمن الأطراف السياسية الفاعلة

١٤ - في مؤتمر قمة استثنائية مصغرة عقدتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أكرّا في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر برئاسة رئيس الجماعة الاقتصادية، وافق الرئيس غباغبو ورئيس الوزراء سيدو ديبارا على تعيين ٨٠ عنصرا إضافيا من رجال الدرك لتوفير أمن شخصي لجميع القادة السياسيين. وهذا الاتفاق يُكْمَل الضمانات الأمنية العديدة التي اعتمدها

الحكومة من قَبْل بالتوافق مع جميع الأحزاب. وتشمل تلك الضمانات تعيين وحدة شرطة خاصة لحماية الوزراء وإنشاء وحدة حماية مؤلفة من ٥٠ شخصا في إطار قوة الدرك الوطنية تتولى مسؤولية أمن الوزراء وزعماء الأحزاب السياسية. ويتولى الاتحاد الأوروبي تمويل وحدة الحماية هذه حيث وفر لها مبلغا قدره ٢٥٠ مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية.

٣ - منح العفو العام

١٥ - عملا بأحكام اتفاق ليناس - ماركوسي، قدمت حكومة المصالحة الوطنية في منتصف تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى الجمعية الوطنية مشروع قانون عفو عام لتنظر فيه. وأثار مشروع القانون هذا مناقشة مكثفة في الجمعية الوطنية ومشاورات واسعة النطاق فيما بين القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني. ولقي مشروع القانون هذا معارضة من جانب رابطة ضحايا الحرب التي هدّدت بتعبئة أوساط حقوق الإنسان ضد تمريره في البرلمان. وعقب مشاورات مع الرئيس غباغبو، صدرت توضيحات مفادها أن مشروع القانون قيد البحث لا يمنح العفو العام إلا بالنسبة للأعمال السياسية الموجهة ضد أمن الدولة. واستُثِنَت منه الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد الدولة وانتهاكات حقوق الإنسان. وحظي مشروع القانون هذا بأغلبية الأصوات وصدر في شكل قانون في ٦ آب/أغسطس متضمنا توافق الآراء المشار إليه. كما ترك قانون العفو العام المجال مفتوحا لمدة شهرين أمام من يرغبون في الاستفادة من أحكامه. وفي يوم السبت، ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣، وهو اليوم الذي تلا تصديق الرئيس غباغبو على القانون، تم الإفراج عن ٥٤ محتجزا سياسيا.

٤ - بسط سلطة الإدارة في جميع أنحاء الإقليم الوطني

١٦ - حسبما أُبرِز في تقرير الثاني عن بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2003/1069)، فقد اضطلع الرئيس غباغبو وحكومة المصالحة الوطنية بمبادرات ترمي إلى بسط سلطة الإدارة المركزية في جميع أنحاء الإقليم الوطني. ويخضع في الوقت الراهن ما يزيد بكثير عن ٦٠ في المائة من الإقليم الوطني لسيطرة قوات المتمردين السابقين (التي تسمى الآن بالقوات الجديدة)، التي حالت فعليا دون إرساء الوجود الإداري للحكومة المركزية، مما يعني انقسام البلد في واقع الأمر.

١٧ - وفي سبيل تيسير عملية بسط سلطة الإدارة في جميع أنحاء كوت ديفوار، تم تشكيل لجنة وطنية لإعادة التوحيد. وتمهيدا لإيفاد المسؤولين الإداريين، التقى الرئيس غباغبو بفريق مؤلف من ٩٥٢ من المسؤولين الإداريين في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣. كما اضطلع الوزراء ببعثات إلى المناطق التي يسيطر عليها المتمرّدون السابقون لتوعية المجتمعات المحلية بقرب إعادة

إدماجها في الإدارة الوطنية، ولتقييم حالة الهياكل الأساسية الموجودة في الميدان. وعقب انسحاب القوات الجديدة من حكومة المصالحة الوطنية، بدأ وزير الإدارة الإقليمية، عيسى دياكالت، وهو عضو بالقوات الجديدة تدرج المسألة المذكورة ضمن ولايته، في الامتناع عن حضور اجتماعات مجلس الوزراء. ومنذ ذلك الحين تعطلت عملية بسط سلطة الإدارة في جميع أنحاء الإقليم الوطني.

١٨ - وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وفي أعقاب اجتماع عقده مجلس الوزراء برئاسة الرئيس غباغبو، أصدر الرئيس مرسوماً أنشأ بموجبه لجنة وطنية لبسط سلطة الإدارة من جديد. وقد وُصفت هذه اللجنة بأنها هيكل تنفيذي يهدف إلى تسهيل عملية بسط سلطة الإدارة في البلد من جديد. وعلى سبيل متابعة المرسوم الذي أنشئت اللجنة بموجبه، التقى الرئيس بمجموعة من الحكام الذين سيجري إيفادهم إلى المقاطعات الغربية. وبفعل هذه المبادرة الجديدة، بدأ ١٣٩ من المسؤولين الإداريين في مباشرة مهام وظائفهم في أجزاء من المقاطعات الغربية في الأسبوع الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وكان قد تم في وقت سابق تطهير تلك المناطق من العناصر المسلحة عن طريق عمليات عسكرية مشتركة اضطلعت بها القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار. وتجدد الإشارة إلى أن بعض هؤلاء المسؤولين الإداريين، بمن فيهم مسؤولو قطاع الصحة، وبعض الطلاب اعترضوا على إيفادهم إلى المنطقة الغربية، زاعمين أنه لا يوجد أي ضمان لسلامتهم.

١٩ - وقد احتجت القوات الجديدة على عمليات إيفاد المسؤولين هذه، وساوت بينها وبين استخدام القوة. وعقدت هذه القوات منتدى اقتصادياً واجتماعياً في المناطق الواقعة تحت سيطرتها في الفترة من ٨ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، كما ناشدت من يتمتعون بمهارات إدارية في المقاطعات المحتلة، بمن فيهم المتقاعدون، التوجه إلى السلطات للمشاركة في تسهيل إدارة تلك المقاطعات.

٥ - الإسراع بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وحلّ الميليشيات وإنهاء أنشطة المرتزقة

٢٠ - قبل المواجهة التي وقعت بين الحكومة والقوات الجديدة بشأن تعيين وزير الدفاع والأمن الوطني، اتخذت خطوات عديدة لزيادة الثقة بين الأطراف، وتعزيز السلام والاستقرار، والإعداد لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومن بين تلك الخطوات ما يلي: (أ) إنشاء مناطق للثقة على طول خطوط وقف إطلاق النار؛ (ب) عقد اجتماعات رسمية وغير رسمية بين القادة العسكريين للقوات الجديدة والقوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار؛ (ج) الاضطلاع بعمليات عسكرية مشتركة ضد العناصر المسلحة

الليبرية في المنطقة الغربية؛ (د) إنشاء مقر ثلاثي في بواكي، ومقر رباعي في بونغولو؛ (هـ) تحديد ١٧ موقعا للتجميع تتجه إليها القوات من الجانبين عند بدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ (و) إنشاء لجنة وطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٢١ - وما زال القرار الذي اتخذته القوات الجديدة بالانسحاب من اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ووقف مشاركتها في حكومة المصالحة الوطنية، يعوق أعمال التحضير لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي كانت قد تأخرت بالفعل.

٢٢ - وبالمثل، كان وصول عملية السلام في كوت ديفوار إلى طريق مسدود سببا في إعاقة الجهود الرامية إلى حل مختلف الميليشيات وإنهاء أنشطة المرتزقة.

٦ - تعزيز موظفي بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار

٢٣ - يسعدني أن أبلغ مجلس الأمن بأنه يجري اتخاذ ما يلزم من ترتيبات إدارية وترتيبات تتعلق بالميزانية من أجل تعزيز موظفي البعثة، لا سيما عن طريق تعيين الموظفين المأذون بهم في مجال الشؤون السياسية وحقوق الإنسان.

جيم - ليبيريا

٢٤ - فيما يتعلق بليبيريا، أوصت لجنة مجلس الأمن بما يلي: (أ) أن يجري التقييد بوقف إطلاق النار على نحو صارم من أجل تهيئة بيئة أمنية مستقرة بما يكفي لاستئناف العمليات الإنسانية، وتسوية الصراع عن طريق التفاوض؛ (ب) ألا يتقاضى مجلس الأمن عن أي محاولة للاستيلاء عنوة على السلطة؛ (ج) أن ينظر مجلس الأمن في الإذن بتشكيل قوة دولية لتحقيق الاستقرار؛ (د) أن تنظر البلدان القادرة في تقديم دعم مالي أو سوقي على وجه السرعة إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وإلى الدول الأعضاء فيها تيسيرا لقيام تلك الدول بنشر قوة لتحقيق الاستقرار؛ (هـ) أن تبدي جميع الأطراف الاحترام للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان للجميع؛ (و) أن يستجيب المانحون على وجه الاستعجال للاحتياجات الإنسانية الخطيرة والعاجلة للشعب الليبيري؛ (ز) أن ينظر الأمين العام في تعيين ممثل كبير مناسب في ليبيريا في الوقت الملائم، مع تزويده بالموارد المناسبة؛ (ح) أن تشجع عملية للأمم المتحدة في ليبيريا على التنسيق الوثيق بين برامج حفظ السلام وبناء السلام والبرامج الإنمائية والإنسانية، ربما عن طريق تعيين نائب للممثل الخاص للأمين العام (انظر S/2003/688، الفقرة ٤٧).

١ - تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار

٢٥ - ما زال وقف إطلاق النار ساريا بصفة عامة على الرغم من أعمال التحرش المتفرقة التي يتعرض لها المدنيون في بعض أجزاء البلد من جانب جميع الأطراف المتحاربة. بيد أن الأسبوع الثاني من تشرين الأول/أكتوبر شهد قتالا خطيرا بين ميليشيات حركة الديمقراطية في ليبيريا وميليشيات حكومة ليبيريا في مقاطعة نيمبا. وقد صحب هذا القتال أعمال وحشية خطيرة ارتكبت ضد المدنيين، لا سيما على أيدي عناصر كران التابعة للجبهة، ضد جماعة جيو العرقية. كما وقعت مناوشات بين قوات حكومة ليبيريا وقوات الجبهة، في مقاطعتي غراند باسا، وريفير سس، وكذلك بين قوات جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية وقوات حكومة ليبيريا في المنطقة الواقعة بين غبارنغا وغانتا. وقد تناولت لجنة الرصد المشتركة هذه الانتهاكات بالمناقشة. وعلى الرغم من أن الأوضاع قد استقرت في الأماكن المذكورة أعلاه إلى حد ما، فإن الحالة في مقاطعة نيمبا ما زالت متفجرة. وعلى الرغم من أن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا تضطلع بدوريات برية أو جوية في هذه المناطق المضطربة، فإن نقص القوات لديها يحد بشدة من قدرتها على وقف هذه الانتهاكات.

٢٦ - وقد جاء بعض الانتهاكات التي وقعت لاتفاقات وقف إطلاق النار، لا سيما الحرمان من الوصول إلى أماكن معينة، نتيجة لاستياء قادة الفصائل من عدم الاستجابة بشكل كاف لطلباتهم المتعلقة بالحصول على مناصب حكومية. وفي أثناء الأسبوع الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر، منعت جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية، إحدى الدوريات التابعة للبعثة من دخول روبرتس بورت، بأوامر من شارل دو، نائب رئيس الجبهة، بسبب عدم حصوله على المنصب الوزاري الذي طلبه.

٢٧ - وقد بدأت لجنة الرصد المشتركة، المكلفة بمراقبة ورصد الامتثال لاتفاق وقف إطلاق النار (انظر S/2003/657، المرفق)، في مباشرة أعمالها. وقد عقدت اللجنة بالفعل اجتماعات كثيرة برئاسة قائد القوة، وتناولت العديد من المسائل المتصلة بالانتهاكات، وإطلاق سراح السجناء، وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. كما وفرت اللجنة منتدى مفيدا للأطراف للإعراب عن وجهات نظرها وشواغلها، ولتبادل الرسائل فيما بينها.

٢ - أعمال التحضير لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٢٨ - اكتملت خطة عمل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتأهيل تتعلق بـ ٣٨ ٠٠٠ من المقاتلين، بينهم ٨ ٠٠٠ من الجنود الأطفال و ١ ٠٠٠ من المقاتلات. كما أنشئت لجنة وطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتأهيل، يشترك في

رئاستها رئيس الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا، والممثل الخاص للأمين العام، جاك بول كلاين. وستعقد اللجنة أول اجتماع لها في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

٣ - تحقيق الاستقرار في ليبريا

٢٩ - في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، سلمت بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبريا، مقاليد الأمور إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، ومنذ ذلك الحين، أصبحت بعثة الأمم المتحدة هي المسؤولة عن الحالة في ليبريا. وقد تم تأمين مونرويفيا والمناطق المحيطة بها، بيد أن البعثة بحاجة ماسة إلى مزيد من القوات لنشرها داخل البلد، من أجل تحقيق الاستقرار فيه.

٤ - رصد تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار

٣٠ - أنشئت لجنة لرصد التنفيذ يشترك في رئاستها الممثل الخاص للأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مونرويفيا، ومثلي الخاص. وقد عقدت اللجنة أول اجتماع لها في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

٥ - احترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان

٣١ - ما برح عنصر حماية حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا يقوم، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية وفريق الأمم المتحدة القطري، بتوثيق حالات الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، بما في ذلك توثيق المعلومات المتعلقة بمرتكبي الانتهاكات، والضحايا، والشهود، على السواء. وصُممت قاعدة بيانات مركزية لجمع المعلومات بصورة منتظمة، من جميع مراقبي حقوق الإنسان في الميدان وتخزينها، مما يسهل الإجراءات المتخذة في المستقبل بشأن الإفلات من العقاب.

٣٢ - وقد استكمل تقييم حالة حقوق الإنسان وجمع المعلومات عن الإساءات والانتهاكات، بالجهود المبذولة لتعزيز الإطار القانوني لحماية وتعزيز حقوق الإنسان. وعلى إثر التوصية المقدمة من الممثل الخاص، صادق برلمان ليبريا في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبروتوكوله الاختياري الأول، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وتوفر هذه الوثائق أساساً متيناً لإجراء استعراض دولي لحالة حقوق الإنسان في ليبريا والتصدي في المستقبل للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي. وقد أعدت البعثة بالفعل منشورا دوليا من صفحة واحدة عن المحكمة الجنائية الدولية وقامت

بتوزيعه على نطاق واسع على مختلف القوات المقاتلة، ليكون رادعا للانتهاكات والإساءات المستمرة لحقوق الإنسان.

٣٣ - ولتوطيد التقدم المحرز في إرساء إطار للعمل في مجال حقوق الإنسان، قُدم مشروع إعلان لحقوق الإنسان في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا. وقد اعتمدت المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة العاملة في البلد ذلك الإعلان الذي صدر ليكون أداة لمناصرة حقوق الإنسان. ويُرسى الإعلان مبادئ توجيهية ومعايير نموذجية وأولويات لإجراءات وطنية متآزرة في مجال حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك وعلى سبيل الاعتراف بأهمية الحاجة إلى شركاء للمنظمات غير الحكومية الوطنية، وضع عنصر حقوق الإنسان في البعثة، وفقا لمبادئ توجيهية تتعلق بالسياسات صادرة من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سلسلة من البرامج التدريبية بشأن حقوق الإنسان والقانون الإنساني لموظفي المنظمات غير الحكومية الوطنية. وعُقدت أول دورة تدريبية من هذا القبيل لـ ٧١ مشتركا في ١١ و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ وغطت الدورة حقوق الإنسان والقانون الإنساني وحماية المشردين والفئات الضعيفة فضلا عن تقديم المساعدة الإنسانية.

٦ - استجابة المانحين للاحتياجات الإنسانية العاجلة لشعب ليبريا

٣٤ - كان رد فعل المانحين للنداء الذي وجهه مجلس الأمن بتقديم مساعدة سخية لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة في ليبريا إيجابيا. فقد تبرعت الولايات المتحدة على سبيل المثال بأكثر من ٤٠٠ مليون دولار لتمويل مختلف مجالات النشاط. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، صدر في تورنتو نداء موحد لجمع مبلغ ١٣٧ مليون دولار. وكان النداء السابق الذي عززه نداء سريع قد حقق ما يربو على ٥٠ في المائة من المبلغ المطلوب من أوساط المانحين لتلبية التحديات الإنسانية الشديدة.

٧ - تعيين ممثل خاص لليبريا والتنسيق بين برامج حفظ السلام وبناء السلام والبرامج الإنمائية والإنسانية

٣٥ - قمتُ حسب توصية بعثة مجلس الأمن بتعيين ممثل خاص لليبريا هو السيد كلاين، ليقوم مبدئيا بتنسيق عمليات منظومة الأمم المتحدة في البلد، ولتقديم الدعم إلى الترتيبات المؤقتة الناشئة. وكما يعرف أعضاء مجلس الأمن، فإنه يرأس الآن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. ويساعد السيد كلاين نائبان، يُعهد إليهما، في جملة أمور، بكفالة التنسيق الوثيق بين برامج حفظ السلام وبناء السلام والبرامج الإنمائية والإنسانية.

٨ - التنسيق مع البعثات الأخرى

٣٦ - كما أوصت أيضا بعثة مجلس الأمن، تعمل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بصورة وثيقة في مسائل مشتركة، مع بعثات ثلاث أخرى سياسية وفي مجال حفظ السلام في غرب أفريقيا، هي مكتب غرب أفريقيا، وبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر حضر ممثلي الخاص اجتماعا إقليميا في داكار دعا إليه ممثلي الخاص لغرب أفريقيا، أحمدو ولد عبد الله، لوضع اللمسات النهائية على مشروع التوصيات المتعلقة بالمسائل المشتركة. وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر حضر السيد كلاين اجتماعا إقليميا مماثلا في فريتاون استضافه الموظف المسؤول في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ألان دوس. ومن المقرر عقد الاجتماع المقبل لرؤساء بعثات الأمم المتحدة السياسية والمتعلقة بحفظ السلام في غرب أفريقيا، في داكار في شباط/فبراير ٢٠٠٤.

دال - سيراليون

٣٧ - فيما يتعلق بسيراليون، أوصت بعثة مجلس الأمن بما يلي: (أ) أن على الحكومة أن تكثف جهودها لتنمية قدرة القوات المسلحة وشرطة سيراليون لكفالة الأمن عندما تغادر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون البلد؛ (ب) وعلى مجلس الأمن أن يقر بأهمية الصلة بين إقرار السلام في ليبيريا وتوطيد الاستقرار في سيراليون ومنطقة اتحاد نهر مانو الفرعية؛ (ج) ينبغي تقييم برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي نُفذ بصورة ناجحة في سيراليون تقييما تاما من جانب منظومة الأمم المتحدة؛ (د) يتعين على مجلس الأمن استخلاص الدروس المستفادة من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون من أجل تنسيق جهود الأمم المتحدة في مجالات حفظ السلام وبناء السلام والمجالات الإنمائية والإنسانية؛ (هـ) ينبغي على مجلس الأمن وجهات أخرى في منظومة الأمم المتحدة أن تولي اعتبارا متأنيا للأدوار المختلفة التي تقوم بها المرأة في الصراع، وما يعقب ذلك من حفظ السلام وبناء السلام؛ (و) ينبغي على حكومة سيراليون أن تركز جهودها خاصة لتوطيد سيطرتها على مناطق تعدين الماس، وذلك بأن تضمن نشر الشرطة والموظفين المدنيين بصورة كاملة هناك؛ (ز) ينبغي على المانحين الاستجابة بسرعة وبسخاء لاحتياجات التمويل العاجلة للمحكمة الخاصة لسيراليون وبعثة الحقيقة والمصالحة، كما يتعين على بعثة الأمم المتحدة في سيراليون أن توفر التعاون والدعم الكاملين للمحكمة؛ (ح) ينبغي قدر المستطاع أن تسمح الانتخابات المحلية في سيراليون التي ستعقد في ٢٠٠٤ بتمثيل المجتمع المحلي بغية تعزيز مبادئ الاندماج والمعايير الرفيعة للحكم. ويتعين على منظومة الأمم المتحدة أن ترصد بدقة إجراء الانتخابات بالتعاون مع حكومة سيراليون (انظر S/2003/688، الفقرة ٦١).

١ - الجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز قدرة جيش وشرطة سيراليون

٣٨ - بالرغم من إحراز تقدم مطرد في الجهود التي تبذلها الحكومة للاضطلاع بمسؤولياتها في قطاع الأمن، فإنه في الوقت الذي توشك فيه بعثة الأمم المتحدة في سيراليون على الانتهاء، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. ولئن كانت نواحي التقدم التي حققتها شرطة سيراليون تبدو أكثر وضوحاً من تلك التي حققتها القوات المسلحة لجمهورية سيراليون، تحتاج كلتا المؤسسات إلى تعزيز قدرتهما التنفيذية، فضلاً عن قدرتهما على إظهارها. وفي هذا الصدد، تشمل الاحتياجات الرئيسية لتعزيز قدرة القوات المسلحة لجمهورية سيراليون ما يلي: (أ) استكمال تشييد الثكنات في وقت مبكر؛ (ب) صيانة وزيادة أسطول النقل بصورة عامة؛ (ج) تحسين معدات الاتصالات؛ (د) الحصول على طائرات هليكوبتر عسكرية للمحافظة على سلامة الأراضي.

٣٩ - وبصورة مماثلة فمن أجل تحقيق القوة والفعالية اللازمة للاضطلاع بمسؤوليات صون القانون والنظام في شتى أنحاء البلد، يتعين على قوة الشرطة معالجة الاحتياجات التالية: (أ) الإسراع بتدريب الجندين وتوحيدهم؛ (ب) تدريب الضباط من الرتب الوسطى لإدارة المستوى المتزايد للقوة؛ (ج) تقديم الدعم في مجال تشييد الهيكل الأساسي للتمكن من النشر الاستراتيجي. وسوف تستهدف خطة عمل قوة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في الشهور الأربعة عشرة المقبلة تقديم المساعدة إلى قوة الشرطة من أجل الاضطلاع بتلك المهام.

٢ - الصلة بين إرساء السلام في ليبيريا وتوطيد السلام في سيراليون ومنطقة اتحاد

نهر مانو الفرعية

٤٠ - تعد الصلة بين استقرار ليبيريا وتوطيد السلام في سيراليون من المعايير النموذجية التي ينبغي أن تتخذ على أساسها القرارات المتعلقة بإنهاء بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ومن شأن تحقيق تقدم سياسي واضح في ليبيريا وتواجد القوات المسلحة لجمهورية سيراليون بمزيد من الفعالية على طول الحدود أن يؤدي إلى تيسير سحب بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بصورة منظمة. وفي الوقت ذاته، تواصل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والقوات المسلحة لسيراليون إحكام سيطرتهما على مناطق الحدود، حيث ترابط قوات البعثة في الجزء الشرقي للبلد وتكشف دورياتهما. وفي هذا الصدد، أدى تنفيذ عملية اليقظة الزرقاء، إلى الإسهام في تعزيز مركزها المشترك. وعلى نفس المنوال أنشأت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا آليات للتنسيق من أجل التعاون في دوريات الحدود والنقل المنظم للمقاتلين الأجانب.

٣ - تقييم برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٤١ - يتوقع إنتهاء برنامج إعادة الإدماج بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ونتيجة لذلك، انتقل التركيز الآن إلى برامج مجتمعية أوسع نطاقا. فتعد البعثة الخطط لإجراء تقييم للدروس المستفادة من تجربة إعادة الإدماج، مستفيدة من نتائج تقييم برامج إعادة الإدماج، وبرنامج التقييم الذي نفذته البنك الدولي/اللجنة الوطنية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والدراسة المستقلة التي أجرتها جامعة كولومبيا، في تموز/يوليه - آب/أغسطس ٢٠٠٣. وستُقيم الدراسة في جملة أمور كيف أثرت القرارات المتخذة في أثناء مرحلتين نزع السلاح والتسريح على تنفيذ مرحلة إعادة الإدماج فيما بعد. وفي الوقت ذاته، أعدت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون تقريراً تحليلياً مؤقتاً في ضوء التطورات الإقليمية عن الدروس المستفادة من عملية نزع السلاح والتسريح، ومن مرحلة إعادة الإدماج الجارية.

٤٢ - وقد نفذت آليات تقاسم الدروس المستفادة لتعزيز عملية التعلم المتبادل، من خلال الإحاطات السابقة على النشر، والتي جرى توفيرها لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، والاتصال الجاري الوثيق بين بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وتقوم بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والإدارة التنفيذية للجنة الوطنية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في كوت ديفوار بتبادل الآراء أيضاً في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٤ - الدروس المستفادة من جهود تنسيق حفظ السلام وبناء السلام والجهود الإنسانية والإنمائية

٤٣ - نظراً لأن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون هي عملية متعددة الأبعاد لحفظ السلام فقد وجهت تركيزاً خاصاً إلى التنسيق لضمان أن تنجح أنشطتها الرئيسية إلى تحقيق الأهداف الرئيسية. وقد تم استنباط دروس عديدة من تنسيق الجوانب المتعلقة بحفظ السلام وبناء السلام والجوانب الإنسانية والإنمائية بما في ذلك: (أ) الأهمية الحيوية لفتح خطوط الاتصالات مع الأطراف المتحاربة (ب) أهمية وحدوى النهج الثنائي في التعامل مع الجبهة المتحدة الثورية في تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (ج) الدور المهم الذي تقوم به الآليات التنسيقية التي تم إنشاؤها بعد أزمة أيار/مايو ٢٠٠٠، ولا سيما الآلية التنسيقية المشتركة بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وحكومة سيراليون التي خدمت في تحقيق الهدف المتمثل في تعزيز الفهم المشترك للأهداف الرئيسية للبعثة ووضع استراتيجية شاملة لتنفيذ ولاية البعثة (د) أهمية الاستراتيجية الإعلامية والدعم الإداري.

٤٤ - أثبت التنسيق الملائم بين قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام ووكالات الأمم المتحدة الأخرى أهميته في تيسير الانتقال من مرحلة حفظ السلام إلى مرحلة بناء السلام ومن مرحلة

الإغاثة والإنعاش إلى مرحلة التنمية الطويلة الأجل. إلا أنه أثناء استنباط الدروس وتطبيقها ينبغي منح الاعتبار اللازم لخصائص البيئة التي تُنفذ فيها عملية حفظ السلام.

٥ - دراسة الأدوار المختلفة التي تقوم بها المرأة في حفظ السلام وبناء السلام

٤٥ - يتسم تعزيز وحماية حقوق المرأة بأهمية متزايدة من أجل تسهيل مشاركتها مشاركة فعالة في حفظ السلام وبناء السلام. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، تواصل البعثة تعميم المنظور الجنساني في برامجها من خلال تعزيز برامج توعية الجمهور عن طريق توفير التدريب لوحدة دعم الأسرة التابعة لشرطة سيراليون وموظفي منظمات حقوق الإنسان. وأنشأت البعثة أيضا فرقة عمل معنية بالقضايا الجنسانية لدعم مشاركة المرأة في تعزيز السلام وصنع القرار. وفضلا عن ذلك، تخطط البعثة بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى لوضع استراتيجية لتسهيل مشاركة المرأة مشاركة تامة في الانتخابات المحلية القادمة. وتخطط البعثة أيضا إلى مواصلة مناصرتها لضحايا الحرب الأهلية، بما في ذلك تقديم الدعم للدراسة المجانية للأطفال مبتوري الأطراف وللاحتياجات ذات الصلة الأخرى.

٤٦ - بيد أن مسألة تعزيز مشاركة المرأة مشاركة تامة في عمليات حفظ السلام وبناء السلام تظل إحدى المسؤوليات الرئيسية لحكومة سيراليون. ولذلك، يتعين عليها اعتماد تشريع وطني يعكس جميع جوانب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي صادقت عليها سيراليون بالفعل.

٦ - سيطرة الحكومة على الماس

٤٧ - تواصل الحكومة إحراز تقدم في إعادة سيطرتها على الماس وذلك بالزيادة المطردة في عدد التراخيص الصادرة لتعدين الماس. وارتفع حجم الصادرات الرسمية من الماس إلى ٣٠ مليون دولار بنهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. ويتوقع لحجم الصادرات أن يتجاوز مبلغ ٧٠ مليون دولار في السنة.

٤٨ - وتواصل لجنة توجيهية رفيعة المستوى تتألف من البعثة والمناخين والحكومة تقديم الدعم إلى الحكومة في تنظيم وإدارة شؤون الماس، بما في ذلك صياغة سياسة وطنية للموارد. وبالإضافة إلى ذلك، تعترم البعثة مواصلة تقديم المساعدة إلى الحكومة في مجال تعدين الماس بعدة وسائل تشمل: (أ) المشاركة في اللجنة التوجيهية الرفيعة المستوى وفريق تنسيق الأمن الوطني ودعمهما؛ (ب) مساعدة شرطة سيراليون في وضع وتنفيذ استراتيجية لحفظ الأمن من أجل تعدين الماس، وقد تم تعيين أحد الاستشاريين لحفظ الأمن فيما يتعلق بالماس في الوقت الذي يجري فيه العمل لتعيين مستشار لشؤون حفظ الأمن فيما يتعلق بتعدين الماس؛ (ج) تسيير دوريات مشتركة في مناطق التعدين وتحديد مواقع على الخريطة بالنسبة للأماكن

المرخصة لكبح التعدين غير المشروع؛ وبدأت بنهاية تشرين الثاني/نوفمبر المرحلة الرابعة من عمليات المسح المشتركة بين بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والحكومة؛ (د) توفير خدمات إعلامية للجمهور مثل خدمات إذاعة البعثة وذلك لتشجيع حملات التوعية ومساعدة وزارة الإعلام والإذاعة في تنفيذ برامج لتطوير المجتمعات المحلية في مناطق الماس.

٧ - الدعم المقدم من المانحين إلى المحكمة الخاصة ولجنة الحقيقة والمصالحة

٤٩ - تواصل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، عملاً بمذكرة التفاهم المتفق عليها، تقديم الدعم إلى المحكمة الخاصة لسيراليون ولجنة الحقيقة والمصالحة والدعوة إلى تعبئة الموارد المالية اللازمة لتلبية احتياجاتها التشغيلية. وربما تحتاج لجنة الحقيقة والمصالحة بصفة خاصة إلى أموال إضافية نظراً لتمديد ولايتها لما بعد تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وقد بلغت التبرعات المقدمة إلى المحكمة الخاصة ٥٦٩ ٦٨٩ ١٦ دولاراً للسنة الأولى من عملياتها الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وبلغت التبرعات المقدمة من أجل السنة الثانية من عملياتها ٩١٥ ٤٧٨ ٢١ دولاراً، يشمل عدداً من التبرعات المقدمة سلفاً من الدول الأعضاء من أجل السنة الثالثة. وتمثل التبرعات المقدمة للسنة الثانية لتشغيل المحكمة الخاصة جزءاً من الميزانية المعتمدة البالغة ٦٢٦ ٧٠٥ ٣٤ دولاراً. وفيما يتعلق بلجنة الحقيقة والمصالحة فقد بلغت التبرعات ٤٦٧ ٧٣٧ ٤ دولاراً بالنسبة لعامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣.

٨ - الأعمال التحضيرية لانتخابات الحكومات المحلية والمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة لهذا الغرض

٥٠ - ظلت الجهود الرامية إلى تنظيم انتخابات محلية يعوقها الجدل الساخن الدائر بين الحكومة وأحزاب المعارضة عما إذا كان ينبغي لتلك الانتخابات أن تقوم على نموذج حزبي أو غير حزبي. وفي الوقت الذي تجذ فيه الحكومة تطبيق النموذج الحزبي تدعو أحزاب المعارضة بشدة إلى تطبيق النموذج غير الحزبي. ويسود الآن توافق في الآراء مفاده أن الدستور ينص على إجراء انتخاب الحكومات المحلية على أساس حزبي فيما ينص قانون الحكومات المحلية بصيغته الراهنة على إمكانية تنافس الأحزاب والمرشحين المستقلين في الانتخابات لمنصب المجالس المحلية. وريثما يتم اعتماد قانون الحكومات المحلية من جانب البرلمان، تواصل اللجنة الوطنية الانتخابية أعمالها التحضيرية، بالتعاون الوثيق مع البعثة. ومن المزمع إنجاز عملية تسجيل الناخبين بالكامل في شباط/فبراير ٢٠٠٤ وإجراء انتخابات الحكومات المحلية في أيار/مايو ٢٠٠٤ بالرغم من وجود عدد من التحديات التي يتعين على اللجنة التغلب عليها قبل هذين الموعدين. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وجهت اللجنة الانتخابية الوطنية رسالة إلى البعثة تطلب فيها مساعدة الأمم المتحدة في تنظيم هذه

الانتخابات. وبعد إجراء مشاورات بين البعثة والأمانة العامة، اتفق على إيفاد بعثة لتقييم الاحتياجات الانتخابية إلى فريتاون في مطلع كانون الأول/ديسمبر لتمكين شعبة المساعدة الانتخابية من تحديد حجم هذه المساعدة واحتياجاتها.

ثالثا - القضايا المتعلقة بعبور الحدود

٥١ - فيما يتعلق بمنطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، قدمت بعثة مجلس الأمن التوصيات التالية: (أ) يتعين أن يجري الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا دراسة شاملة للسبل التي يستطيع بها المجتمع الدولي أن يزيد من تعاونه مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمساعدة في تعزيز قدرتها؛ (ب) ينبغي اتخاذ تدابير لتعزيز الوقف الاختياري المفروض على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي اتخذته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ (ج) ضرورة تعزيز مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا؛ (د) يتعين تعبئة الدعم الدولي لتنشيط اتحاد نهر مانو؛ (هـ) ينبغي أن يقدم المانحون الدعم لإصلاح القطاع الأمني؛ (و) يجب أن توقف الأطراف المتحاربة تجنيد المرتزقة والأطفال الجنود؛ (ز) يجب حماية الأطفال والنساء من العنف والاستغلال الجنسي؛ (ح) يجب وضع منهج عملي وإقليمي لمعالجة مشكلة بطالة الشباب (انظر S/2003/688، الفقرات من ٦٢ إلى ٧٦).

١ - تعزيز التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتعزيز قدراتها

٥٢ - يجري ممثلي الخاص مشاورات واسعة حاليا مع مختلف الشركاء داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة ولا سيما مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن السبل العملية لتعزيز التعاون مع الجماعة وتقديم الدعم لها. وسوف تقوم بعثة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والمفوضية الأوروبية بزيارة في هذا الصدد إلى رئاسة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا وإلى أربعة مكاتب في منطقة للمراقبة والرصد وذلك لإجراء تقييم لقدرات الجماعة في مجالات الإنذار المبكر ومنع نشوب الصراعات وبناء السلام. وستقدم البعثة المشتركة توصيات عن سبل تعزيز فعالية الجماعة الاقتصادية عن طريق تقديم المساعدة الخارجية وإدخال التحسينات الهيكلية. وسيكون ذلك أحد العناصر الرئيسية في إعداد الدراسة التي سيعدها المكتب والتي طلبتها بعثة مجلس الأمن وسوف تشمل جميع مجالات الأولوية بشأن جدول أعمال الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ويتوقع اكتمالها في النصف الأول من عام ٢٠٠٤.

٥٣ - وبالإضافة إلى ذلك يخطط المكتب للتعامل بشكل أكثر انتظاما مع الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولا سيما في إعداد التوصيات المتعلقة بسبل تعزيز التعاون وتقديم المساعدة إلى الجماعة وتنفيذها فيما بعد. وسوف يتم تعيين هيئة تنسيق للمسائل المتعلقة بالجماعة داخل المكتب من أجل تلك الغاية.

٢ - تعزيز الوقف الاختياري المفروض على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

٥٤ - سوف تتطلب الرقابة الفعالة على انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا إطارا للتعاون والتنسيق بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثات الأمم المتحدة السياسية وبعثات حفظ السلام ومنتجي ومصدري الأسلحة. وفي الوقت ذاته، يتعين أن يشرع المجتمع الدولي في اعتماد تدابير إقليمية ودولية لمعالجة أحد الأسباب الرئيسية لاستمرار العنف في غرب أفريقيا، وهي ميل بعض الحكومات في المنطقة دون الإقليمية إلى عدم احترام التزاماتها الدولية والإقليمية (بما في ذلك بروتوكول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لعام ١٩٧٨ والوقف الاختياري لعام ١٩٩٨) بتشجيع الحروب الأهلية في البلدان المجاورة.

٥٥ - وريثما يتم تقديم التوصيات المحددة عن كيفية تعزيز الوقف الاختياري المفروض على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي أعلنته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، طلبت من ممثلي الخاص لغرب أفريقيا أن يقوم بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا باستكشاف الوسائل الممكنة للتعاون بين الأمم المتحدة وأمانة الجماعة في معالجة التحديات الرئيسية التي تحول دون تنفيذ هذا الوقف.

٥٦ - وعملا بالبيان الرئاسي S/PRST/2003/11 المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه سوف أقدم في وقت قريب إلى المجلس تقريراً منفصلاً عن القضايا المتعلقة بعبور الحدود مثل تحركات المرتزقة والجنود الأطفال وانتشار الأسلحة الصغيرة عبر الحدود.

٣ - تعزيز مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

٥٧ - يشمل الملاك الوظيفي الحالي للمكتب سبعة موظفين من الفئة الفنية، بمن فيهم الممثل الخاص للأمين العام. ولتمكين المكتب من إنجاز مهامه الواسعة التي أوكلت إليه مؤخراً بطريقة فعالة فإنه يحتاج إلى الموارد البشرية والمادية. ولذلك، وريثما يتم إجراء الاستعراض الرسمي لأداء المكتب ولاحتياجاته الإضافية، فإنني أعترز أن أطلب من الكيانات الأخرى للأمم المتحدة العاملة في غرب أفريقيا وإلى المانحين دراسة إمكانيات التعاون مع المكتب بما في ذلك إعارة الموظفين من أجل مشاريع محددة.

٥٨ - ظهرت تطورات مشجعة على مدى الشهور القليلة الماضية تبشر بتنشيط اتحاد نهر مانو. وشمل ذلك الانتقال السياسي السلس في ليبيريا ونشر بعثة الأمم المتحدة في ذلك البلد والزيارات الودية التي قام بها مؤخرا رئيس الحكومة الانتقالية الوطنية في ليبيريا إلى غينيا وسيراليون. ولماصلة الزخم الذي تولد من هذه التطورات فإن من الضروري توجيه الجهود إلى توطيد السلام في سيراليون وإلى التنفيذ الفعال لاتفاق السلام الشامل الذي تم توقيعه في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣ من جانب الأطراف الليبرية. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن تشجع الأمم المتحدة غينيا على مواصلة مبادراتها لعقد اجتماع وزاري للدول الأعضاء في اتحاد نهر مانو بهدف وضع إطار سياسي لتنشيط الاتحاد. وسوف يشمل تقرير القدام إلى المجلس بشأن قضايا معينة متعلقة بعبور الحدود تدابير محددة من أجل المساعدة في تنشيط هذا الاتحاد أيضا.

٥ - الدعم المقدم من المانحين بغرض إصلاح القطاع الأمني

٥٩ - من أجل جذب اهتمام المانحين إلى دعم القطاع الأمني يخطط ممثلي الخاص لغرب أفريقيا بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتنظيم اجتماع لوزراء الدفاع والداخلية في عدد من بلدان غرب أفريقيا إضافة إلى مشاركين آخرين. وسيكون هدف الاجتماع ذا شقين: الأول، تحديد فهم مشترك لأهمية إصلاح القطاع الأمني في سياق توطيد السلم والاستقرار على الصعيد الوطني والإقليمي، والثاني، دراسة سبل صياغة مشاريع محددة لإصلاح القطاع الأمني يمكن تقديمها إلى المانحين المحتملين من أجل تمويلها.

٦٠ - فضلا عن ذلك، أعترض أن أطلب إلى مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا إعداد دراسة عن السبل العملية لتعزيز إصلاح القطاع الأمني في غرب أفريقيا. كما أن هنالك حاجة لكي تقوم الكيانات ذات الصلة في الأمم المتحدة بدراسة سبل وضع إطار عام لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على الصعيد الإقليمي.

٦ - مكافحة استخدام المرتزقة والأطفال الجنود

٦١ - مثلما تمت الإشارة إليه أعلاه، فإنني أعتزم تقديم تقرير إلى المجلس في الأسابيع القليلة القادمة بشأن القضايا المتعلقة بعبور الحدود التي سوف تتناول أيضا مسألة المرتزقة والأطفال الجنود.

٧ - حماية الأطفال والنساء من العنف والاستغلال الجنسي

٦٢ - طلبتُ إلى كل ممثل لي في المنطقة دون الإقليمية مواصلة منح أولوية عليا لإدماج منظور حماية الأطفال والنساء من العنف والاستغلال الجنسي في أنشطتهم، ولا سيما في

عمليات حفظ السلام. كما طلبت منهم أيضا بيان جميع التدابير العملية التي اتخذوها أو يتصورون اتخاذها لمعالجة هذه المسألة.

٨ - النهج الإقليمي في معالجة بطالة الشباب

٦٣ - سوف يقدم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا قريبا عملا بما طلبته بعثة مجلس الأمن صراحة تقريراً شاملاً عن مسألة بطالة الشباب يركز فيه على الدروس المستخلصة من بعثات حفظ السلام وبعثات بناء السلام لمعالجة هذه المسألة، فضلاً عن إمكانيات التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الوطنية والإقليمية.

رابعاً - الملاحظات

٦٤ - تحقق تقدم ملموس في تنفيذ توصيات بعثة مجلس الأمن فيما يتعلق بسيراليون وليبيريا. وبالنسبة إلى حالي غينيا - بيساو وكوت ديفوار، من المأمول فيه أن تساعد المبادرات، التي اتخذتها في الآونة الأخيرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من الأطراف الفاعلة الدولية، هذين البلدين على اتخاذ الخطوات الضرورية لتحقيق سلام واستقرار مستدامين. كما أُتخذت أيضاً خطوات مشجعة لمعالجة القضايا الإقليمية المتعلقة بعدة بلدان. بيد أنه ما زالت هناك عدة عقبات أمام الجهود المبذولة بغرض تحقيق الاستقرار في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية وتشجيع الحكم الرشيد والتنمية فيها.

٦٥ - والالتزام الذي أعلنته حكومة غينيا - بيساو الانتقالية المشكلة حديثاً باستعادة القانون وإجراء انتخابات تشريعية بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠٠٤ هو تطور سار. وحفاظاً على الزخم الناشئ عن هذا الالتزام، لا بد، حسب ما دعا إليه مجلس الأمن، من استمرار مشاركة المجتمع الدولي بشكل تام في مسألة غينيا - بيساو، بما يشمل توفير الدعم المالي العاجل وغيره من أنواع الدعم بغرض مساعدة السلطات على المضي قدماً في تنفيذ التزاماتها.

٦٦ - وللأسف توقف التقدم الجوهرى المحرز في عملية السلام المتعلقة بكوت ديفوار حتى آب/أغسطس من هذا العام بسبب المواجهة التي وقعت في الآونة الأخيرة بين الحكومة والقوات الجديدة بشأن الإجراء الذي اتبع في تعيين وزيرى الدفاع والأمن الوطنى. وإذا ما سُمح للمواجهة بالاستمرار، قد تفضي هذه الحالة بشكل خطير إلى تعزيز التقسيم الفعلي للبلد وما يستتبع ذلك من عواقب لا يمكن التنبؤ بها على استقرار كوت ديفوار والبلدان المجاورة. وفي هذا الصدد، أود الإشادة بقاءة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرهم من الشركاء الدوليين للدور البناء الذي ما برحوا يضطلعون به من أجل المساعدة على إزالة

الجمود الذي تواجهه عملية السلام في كوت ديفوار. وأدعو أيضا أطراف كوت ديفوار إلى إعادة إلزام أنفسهم بتنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي بشكل فعال وتام، لا سيما لتيسير عمل حكومة المصالحة الوطنية بمشاركة جميع الموقعين عليه. وسيكون من شأن ذلك المساعدة على كفالة الدعم المستمر من المجتمع الدولي لعملية السلام. وفي الوقت ذاته، آمل بشدة أن يراعي أعضاء مجلس الأمن بشكل تام الدعوة الملحة التي وجهها قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بزيادة قوام قوات بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار وتحويلها إلى بعثة من بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

٦٧ - إن الخطوات المبكرة والحازمة المتخذة تجاه تنفيذ عملية السلام الليبرية تبشر بالخير لا بالنسبة إلى استقرار البلد فحسب ولكن بالنسبة إلى تعزيز السلام داخل سيراليون أيضا. بيد أن إحلال الاستقرار في ليبيريا ما زال يشكل تحديا وهو مرهون بتعبئة القوات المطلوبة ونشرها في الوقت الملائم في جميع أرجاء البلد، لا سيما في الوقت الذي بدأت فيه بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بترع السلاح من المقاتلين وتسريحهم، وهو ما يمثل مرحلة حاسمة في عملية السلام. لذا قد يرغب أعضاء مجلس الأمن في دعوة الدول الأعضاء التي وعدت بالمشاركة بقوات في البعثة المذكورة إلى تنفيذ تعهداتها في أقرب وقت ممكن. وآمل أيضا في أن يواصل المجتمع الدولي البرهنة على مشاركته التامة في ليبيريا بتهيئة الظروف الضرورية لكفالة نجاح المؤتمر القادم للجهات المانحة بشأن إعادة تعمير ليبيريا.

٦٨ - وعلى الرغم من إحراز تقدم جوهري حتى الآن في تعزيز السلام داخل سيراليون، ما زال يتعين بذل الكثير من الجهد لكفالة أن يستمر، عند الانسحاب التدريجي المزمع لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون من البلد، مراعاة مدى قدرة الحكومة على الاضطلاع بمسؤوليتها الأساسية عن الأمن الداخلي والخارجي، وتعزيز السيطرة على الموارد الطبيعية، وترسيخ أقدام الإدارة المدنية في جميع أرجاء البلد.

٦٩ - وقد عُينت عدة عوامل من المحتمل أن تزعزع الاستقرار وأُتخذت كأسس مرجعية ضرورية لتحديد توقيت وتيرة انسحاب البعثة من سيراليون. وتشمل تلك العوامل احتمال عودة مقاتلي سيراليون السابقين من ليبيريا، وتزعزع الحالة داخل مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا. ورغبة في معالجة الأزمة المتصلة بإنهاء البعثة تدريجيا وإحلال السلام الذي ما زال هشاً داخل سيراليون، فإنني أعتزم إيفاد بعثة تقييم إلى سيراليون في أوائل عام ٢٠٠٤ بغرض تقييم التقدم المحرز في وضع أسس مرجعية ينبغي الاسترشاد بها في إنهاء البعثة تدريجيا. وفي تقريرتي القادم إلى المجلس بشأن إنهاء البعثة تدريجيا، سوف أسلط الضوء على التقدم المحرز في وضع الأسس المرجعية المحددة للانسحاب المزمع للبعثة من سيراليون. وفي الوقت ذاته، من

الحيوي أن تواصل البعثة، في سياق النهج الإقليمي إزاء السلام والاستقرار، رصد تحركات العناصر المسلحة على طول حدود ليبيريا بغرض الحيلولة دون وقوع غارات. ويتسم ذلك بأهمية خاصة في وقت تتأهب فيه بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لإعلان برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٧٠ - ومن الجدير بالذكر أيضا، أنه استجابة لطلب المجلس بأن تعد البعثات العاملة داخل المنطقة خطة طوارئ فعالة للحيلولة دون تحرك المقاتلين الأجانب عبر الحدود ووضع آلية ترمي إلى المواءمة بين أنشطتها في المجالات التي تحظى باهتمام مشترك، اتخذت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون مبادرة ترمي إلى عقد اجتماع لبعثات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا، عُقد في فريتاون يوم ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد نظر الاجتماع، الذي رأسه ممثلي الخاص لغرب أفريقيا، في القضايا المتعلقة بعبور الحدود وما يتصل بها من قضايا واعتمد آليات محددة بغرض المواءمة فيما بين بعثات الأمم المتحدة العاملة داخل المنطقة دون الإقليمية.

٧١ - إن أعضاء المجلس يعلمون تماما أن القضايا المتعلقة بعبور الحدود التي حددها بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى غرب أفريقيا تدخل في صميم عدم الاستقرار داخل المنطقة دون الإقليمية. ورغبة في تقدير مدى تعقيد تلك القضايا وسماها المتعددة الأبعاد، يخطط ممثلي الخاص لغرب أفريقيا أن يعد، من خلال مشاوراته الجارية مع عناصر الأمم المتحدة السياسية وعناصر حفظ السلام التي لها وجود داخل المنطقة دون الإقليمية، فضلا عن شركاء آخرين، عناصر فنية قد يكون من شأنها تشكيل جزء من استراتيجية ترمي إلى معالجة تلك القضايا. إن هذه الاستراتيجية سوف تتضمن استعمال المزايا النسبية لدى جميع المنظمات المعنية وزيادتها إلى أقصى حد، وإمكانية إبرام اتفاقات تعاونية بينها وبين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. وحسب الموضح أعلاه، سوف أقدم إلى مجلس الأمن، في غضون الأسابيع القليلة المقبلة، تقريراً عن القضايا المتعلقة بعبور الحدود مشفوعاً بتوصيات عن الوسائل العملية لمعالجتها.